
موجز مقترحات المشروعات والبرامج التي جرت مناقشتها خلال مشاورات المجلس التنفيذي التي عُقدت في 2 ديسمبر/كانون الأول 2022

الوثيقة: EB 2022/137/R.11

بند جدول الأعمال: 6(أ)

التاريخ: 13 ديسمبر/كانون الأول 2022

التوزيع: عام

اللغة الأصلية: الإنكليزية

للاستعراض

الإجراء: المجلس التنفيذي مدعو إلى الإحاطة علماً بالتقرير.

الأسئلة التقنية:

Erika Basu

كبيرة المستشارين التقنيين لنائب الرئيس المساعد

دائرة إدارة البرامج

البريد الإلكتروني: e.basu@ifad.org

Donal Brown

نائب الرئيس المساعد

دائرة إدارة البرامج

البريد الإلكتروني: d.brown@ifad.org

موجز مقترحات المشروعات والبرامج التي جرت مناقشتها خلال مشاورات المجلس التنفيذي التي عُقدت في 2 ديسمبر/كانون الأول 2022

أولاً- مقدمة

- 1- اجتمع المجلس التنفيذي افتراضياً في 2 ديسمبر/كانون الأول لإجراء مشاورات رسمية بشأن مجموعة من برامج الفرص الاستراتيجية القطرية والمشروعات التي ستقدم في الدورة السابعة والثلاثين بعد المائة للمجلس التنفيذي في ديسمبر/كانون الأول، والتي تُكمل ذخيرة برامج ومشروعات السنة الأولى من التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق. وعقدت المشاورات لتمكين الدول الأعضاء من المشاركة في مناقشة متعمقة بشأن برامج الفرص الاستراتيجية القطرية والمشروعات قبل دورة المجلس. وتُكمل المشاورات التعليقات المكتوبة الفردية التي تبادلها الأعضاء مع الأفرقة القطرية، والتي تقدم الأفرقة القطرية ردوداً مكتوبة عليها.
- 2- وشملت البنود التي نوقشت برامج الفرص الاستراتيجية القطرية لإنдонيسيا وباكستان وأوزبكستان؛ ومشروعات الاقتراض السيادي لكمبوديا والكاميرون وجمهورية الكونغو الديمقراطية ومالي وإثيوبيا ومدغشقر وزمبابوي.
- 3- وحضر الدورة ممثلو أربع عشرة دولة عضواً¹ في المجلس التنفيذي وممثلو 28 دول أخرى من الدول الأعضاء في الصندوق، بمن في ذلك ممثلون من البلدان التي لها بند في جدول الأعمال، وهي من كمبوديا، وإثيوبيا، وإنдонيسيا، ومدغشقر، وأوزبكستان وزمبابوي. وترأس المشاورات نائب الرئيس المساعد لدائرة إدارة البرامج، وحضرها نائب الرئيس المساعد لدائرة الاستراتيجية وإدارة المعرفة؛ ومدير مكتب التقييم المستقل في الصندوق وموظفون مختارون؛ ومديرو الشعب المعنية، والمديرون القطريون، والموظفون التقنيون الرئيسيون للمشروعات، وسكرتير الصندوق وغيرهم من موظفي الصندوق.
- 4- وعُقدت المشاورات في جزأين. وجرى تجميع البنود حسب الإقليم لإتاحة الوقت الكافي للمناقشة. ففي الجزء الصباحي، ناقش الأعضاء برنامجين من برامج الفرص الاستراتيجية القطرية ومشروع واحد من إقليم آسيا والمحيط الهادي، وبرنامج واحد من برامج الفرص الاستراتيجية القطرية من إقليم شمال أفريقيا والشرق الأدنى وآسيا الوسطى. وفي فترة بعد الظهر، نوقشت ستة مشروعات إقراض سيادي من إقليم أفريقيا الغربية والوسطى وإقليم أفريقيا الشرقية والجنوبية. وبسبب ظروف خارجة عن سيطرة الصندوق، تعين نقل مشروع ليسوتو، الذي كان من المقرر تقديمه في ديسمبر/كانون الأول، إلى دورة المجلس في مايو/أيار 2023. ولذلك حُذف من جدول الأعمال.
- 5- وعلق الرئيس على الحجم الكبير للتمويل المقدم إلى دورة ديسمبر/كانون الأول، وأشار إلى أنه بالموافقة على المجموعة الحالية من المشروعات، سيكون الصندوق قد نفذ برامج ومشروعات بقيمة 902 مليون دولار أمريكي وبرنامج عمل إجمالي بقيمة 2.35 مليار دولار أمريكي في عام 2022.
- 6- وبشكل عام، كان الممثلون داعمين لبرامج الفرص الاستراتيجية القطرية والمشروعات. وكان من المواضيع الشاملة الرئيسية دعم بناء القدرات المؤسسية من خلال مشروعات الصندوق. وردت الإدارة بأنه في حين ركزت الاستثمارات بالتأكيد على تعزيز القدرة المؤسسية للإدارات التنفيذية، فإن الصندوق يقدم أيضاً دعم القدرات الائتمانية والإدارية، سواء من خلال تمويل المشروعات أو من خلال المنح، ولا سيما فيما يتعلق

¹ حضر ممثلو المجلس التنفيذي عن النمسا وكندا والصين والجمهورية الدومينيكية وفرنسا وإنдонيسيا وأيرلندا واليابان والمكسيك والسويد وسويسرا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة وجمهورية فنزويلا البوليفارية.

² بوركينافاسو وكمبوديا وجمهورية الكونغو وإريتريا وإثيوبيا ومدغشقر وأوزبكستان وزمبابوي.

بالمشتريات والإدارة المالية وجوانب الرصد والتقييم. ومع ذلك، أشارت الإدارة إلى وجود قيود على حجم ما يمكن القيام به بموارد المنح المخفضة، وأشارت إلى الصعوبات التي تواجه الاحتفاظ بموظفي وحدات إدارة المشروعات المدربين نظرا لارتفاع الأجور المتاحة في أماكن أخرى.

7- واستفسرت الدول الأعضاء أيضا عن تعزيز التعاون الفعال فيما بين بلدان الجنوب من خلال برامج الصندوق ومشروعاته. وردت الإدارة بأنه في حين أنه يمكن عمل المزيد، فقد أحرز تقدم في تنفيذ استراتيجية التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي منذ الموافقة عليها في ديسمبر/كانون الأول 2021، مثل ضمان تركيز 13 برنامجا جديدا من برامج الفرص الاستراتيجية القطرية بشكل أكبر على التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، وإطلاق دعوة ثالثة لتقديم مقترحات في إطار مرفق التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي بين الصين والصندوق، والذي وجه حتى الآن 8.5 مليون دولار أمريكي إلى 16 مشروعا. وأشارت الإدارة إلى أنه بدون موارد إضافية في شكل منح لهذا العمل، سيكون الدعم من خلال أنشطة المشروعات والميزانيات محدودا.

8- وفيما يتعلق بالمشروعات في السياقات الهشة، أي في إثيوبيا ومالي، سألت الدول الأعضاء عن تنفيذ أنشطة المشروعات من خلال المؤسسات الحكومية في المناطق المتأثرة بالنزاع وإجراءات التخفيف المتوخاة للمخاطر المتوقعة، بما في ذلك إشراك المجتمعات المحلية والتنفيذ المحلي. وردت الإدارة بأنه ستجرى تقييمات صارمة لضمان وجود بيئة مواتية قبل القيام باستثمارات في مناطق المشروعات المرتفعة المخاطر وأضافت أن خبرة الصندوق الواسعة في التنمية والمشاركة اللتين تقودهما المجتمعات المحلية - بما في ذلك مع منظمات المزارعين - تعد نقطة انطلاق مهمة. وبالإضافة إلى ذلك، وفي حالة مالي، سيجري تنفيذ العديد من الأنشطة من خلال القطاع الخاص والمنظمات المجتمعية. وستتبع عملية اختيار تلك المنظمات عمليات العناية الواجبة السليمة. وفي حالة إثيوبيا، أوضحت الإدارة أن المشروع سيعتمد نهجا تدريجيا دقيقا في المناطق المرتفعة المخاطر لضمان عدم المضي قدما إلا بالأنشطة التي تتوفر لها بيئة مواتية.

9- وأخيرا، أعربت الدول الأعضاء عن شواغلها بشأن الحيز المالي المتاح لمدغشقر للاقتراض من الصندوق. ورد وزير الزراعة والثروة الحيوانية في مدغشقر الذي كان حاضرا لدعم برنامج تعزيز ريادة الأعمال المستدامة ودعم الإدماج الاقتصادي لشباب الريف بأن الوزارة كانت قد أجرت العديد من المناقشات مع وزارة الاقتصاد والمالية التي أكدت التزامها تجاه هذا البرنامج، مع مراعاة قدرتها على استيعاب الديون. وأبلغت الإدارة الدول الأعضاء بأن الصندوق يستعرض بانتظام قدرة دوله الأعضاء المقترضة على تحمل الديون لتحديد قدرة الاقتراض وشروطه.

ثانيا- موجز المقترحات والمناقشات

ألف- إقليم آسيا والمحيط الهادي

إندونيسيا: برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية (EB 2022/137/R.20)

10- يغطي برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية لإندونيسيا الفترة 2023-2027. وهو يستند إلى نتائج تقييم البرنامج القطري والاستراتيجية القطرية الذي أجراه مكتب التقييم المستقل في الصندوق في عام 2021 واستعراض إنجاز برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية السابق. كما استفاد البرنامج من المشاورات الواسعة مع النظراء الحكوميين الرئيسيين على المستوى الوطني وعلى مستوى المقاطعات والمناطق والشركاء الثنائيين ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص ومنظمات المزارعين. وتتمثل عناصره الأساسية في تعزيز الأعمال من أجل الحد من الفقر؛ والتغطية الجغرافية للتوسع في مناطق أخرى

لا تستفيد من مشاركة الصندوق لاختبار النهج في سياقات مختلفة؛ وتعزيز دور المقاطعات والمناطق في تنفيذ المشروعات؛ والتركيز بشكل أقوى على التعلم والمشاركة المنهجيين على نطاق البرنامج. والهدفان الاستراتيجيان لبرنامج الفرص الاستراتيجية القطرية هما: يزيد صغار المنتجين دخلهم من الإنتاج المتنوع والقادر على الصمود؛ وتعزز المؤسسات والمنظمات، من مستوى القرية إلى المستوى الوطني، قدراتها لتلبية احتياجات صغار المنتجين.

11- وعقب تقديم برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية، ذكر مدير مكتب التقييم المستقل أنه جرى تناول معظم نتائج وتوصيات تقييم البرنامج القطري والاستراتيجية القطرية في برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية، ولا سيما فيما يتعلق بالتركيز على تعزيز نظم الرصد والتقييم كأولوية لبرنامج الصندوق في إندونيسيا.

12- وحظي برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية بتأييد كامل من الدول الأعضاء. وأثنى ممثلو الدول الأعضاء على شعبة آسيا والمحيط الهادي لإعداد برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية بشكل جيد، والذي يتواءم مع السياسات القطرية، ودمج النظم الغذائية ونهج سلسلة القيمة، ويبرز بناء القدرات والتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. وطلب من الإدارة تقديم مزيد من التفاصيل عن الشراكات بين المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة والقطاع الخاص المقترحة في برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية. وردا على ذلك، أوضحت الإدارة أن الهدف من هذه الشراكات هو إنشاء اتفاقات تحقق فائدة لجميع الأطراف بين المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة والمؤسسات المتوسطة التي تعزز وصول المزارعين إلى الأسواق والخدمات الأخرى.

باكستان: برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية (EB 2022/137/R.21)

13- يمثل البرنامج القطري لباكستان أكبر حافظة للصندوق، بتمويل موافق عليه من الصندوق قدره 451 مليون دولار أمريكي عبر خمسة مشروعات جارية، يستفيد منها بشكل مباشر أكثر من 1.5 مليون أسرة معيشية (أو 10 ملايين شخص). ويعتبر الفقر الريفي من بين التحديات الرئيسية التي تواجه البلد - يعيش ما يقرب من 63 في المائة من السكان في مناطق ريفية ويمثلون 80 في المائة من فقراء البلد. وتشمل أولويات الحكومة التطور الاقتصادي، والتحول الزراعي، والحد من الفقر، وأمن الطاقة، وتمكين المرأة والشباب، وبناء القدرة على الصمود في وجه تغير المناخ. ويغطي برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية الفترة 2023-2027 ويستند إلى خبرة الصندوق القوية والدروس المستفادة على أرض الواقع. وتتواءم الأهداف الاستراتيجية مع الحافظة الجاري تنفيذها واستراتيجيات الحكومة ورؤيتها. وقدم تقييم البرنامج القطري والاستراتيجية القطرية الذي يغطي الفترة من 2000 إلى 2020 دروساً قيّمة لصياغة برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية. وكان تصميم برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية قد اكتمل بالفعل عندما حدثت الفيضانات الأخيرة في باكستان، ولكن سُرّاعى بعناية الأولويات التي حددتها الحكومة في تقييم الاحتياجات لما بعد الكارثة أثناء تنفيذ برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية، بما في ذلك استهداف جغرافي مختلف.

14- وتتمثل الغاية الإجمالية لبرنامج الفرص الاستراتيجية القطرية في الحد من الفقر الريفي على نحو شامل وسريع، وتعزيز الأمن الغذائي بطريقة تراعي المنظور الجنساني والشباب والتغذية وتغير المناخ. والهدفان الاستراتيجيان هما: الهدف الاستراتيجي 1: تعزيز إنتاجية المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة وربحياتهم من خلال التوزيع القادر على الصمود في وجه تغير المناخ ونهج قائم على الأعمال الزراعية؛ والهدف الاستراتيجي 2: تعزيز إدماج الأسر المعيشية التي لا تملك أرضاً والمدقعة الفقر من خلال نهج قائم على التخرج الاقتصادي.

15- وأيدت الدول الأعضاء برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية لباكستان، وأشيد به لمواءمته مع أولويات التنمية الحكومية الرئيسية. وقد أثنى على الصندوق لمناصرة حلول الزراعة والتخفيف من حدة الفقر في البلد ولمهنيته وأثره في الميدان. كما أبدت الدول الأعضاء ملاحظات بشأن الفوائد الإيجابية لأنشطة التعاون بين بلدان

الجنوب والتعاون الثلاثي في باكستان.

16- وسلط مكتب التقييم المستقل الضوء على أن استراتيجية الاستهداف لبرنامج الفرص الاستراتيجية القطرية لا تتواءم مع توصيات تقييم البرنامج القطري والاستراتيجية القطرية. وردت الإدارة بأن استراتيجية الاستهداف المقترحة تقتضي مواصلة استخدام سجل أداء الفقر الوطني نظرا لأنه نظام تصنيف الفقر الوطني الوحيد القائم لتقييم التخرج من الفقر. وأقر نائب الرئيس المساعد لدائرة الاستراتيجية وإدارة المعرفة، بتفرد سجل أداء الفقر في باكستان وأهمية مواصلة الصندوق مع النظم الوطنية.

كمبوديا: برنامج الخدمات الزراعية من أجل اقتصاد ريفي وتجارة زراعية شاملين (EB 2022/137/R.30)

17- جرى تصميم برنامج الخدمات الزراعية من أجل اقتصاد ريفي وتجارة زراعية شاملين استجابة لطلب الحكومة لتعزيز برنامج الخدمات الزراعية المعنية بالابتكار والصمود والإرشاد، الذي سيكتمل في ديسمبر/كانون الأول 2022. ويعتبر برنامج الخدمات الزراعية المعنية بالابتكار والصمود والإرشاد مشروعاً رائداً لوزارة الزراعة والغابات ومصايد الأسماك. وسوف يدعم برنامج الخدمات الزراعية من أجل اقتصاد ريفي وتجارة زراعية شاملين استراتيجية الحكومة للاستجابة لأزمة كوفيد-19 وسياسة التنمية الزراعية لعام 2030. وقد وضع التصميم بالاشتراك مع بنك الاستثمار الأوروبي واستناداً من مشاورات مكثفة مع أصحاب المصلحة الحكوميين الرئيسيين، والشركاء الإنمائيين، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني ومنظمات المزارعين. وأجريت مشاورة إضافية داخل البلد مع ممثلي وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة، والوكالة السويسرية للتنمية والتعاون، والوكالة الألمانية للتعاون الدولي، والوكالة اليابانية للتعاون الدولي، والاتحاد الأوروبي في كمبوديا. وأيدت المشروع المقترح حكومة كمبوديا وفريق الأمم المتحدة القطري والفريق العامل التقني المعني بالزراعة والمياه. واختتمت المفاوضات المتعلقة باتفاق التمويل في 1 ديسمبر/كانون الأول 2022 مع وزارة المالية.

18- وأشار ممثل وزارة الزراعة والغابات ومصايد الأسماك إلى نجاح برنامج الخدمات الزراعية المعنية بالابتكار والصمود والإرشاد الجاري، والذي كان الأساس لتصميم برنامج الخدمات الزراعية من أجل اقتصاد ريفي وتجارة زراعية شاملين. ويتمشى برنامج الخدمات الزراعية من أجل اقتصاد ريفي وتجارة زراعية شاملين تماماً مع السياسات الوطنية الحالية. وأيدت الدول الأعضاء البرنامج بشكل كامل، ولا سيما جانبه المتعلق بإحداث تحويل جنساني. ومع ذلك، فقد أعربت عن شواغلها إزاء ارتفاع مستوى الديون الخاصة المشار إليها في تقرير حديث صادر عن صندوق النقد الدولي وشددت على الحاجة إلى ضمانات ضد فرط مديونية المزارعين. وردت الإدارة بأن الوصول إلى تمويل سلسلة القيمة الزراعية في كمبوديا صعب جداً. وبعد القرض الشخصي أنسب خط ائتمان متاح حالياً في السوق لأصحاب الحيازات الصغيرة. وترتبط أزمة ديون الأسر المعيشية بأزمة الصحة العامة والتي تتسبب في مخاطر صحية وانعدام الأمن الغذائي. وسيعالج برنامج الخدمات الزراعية من أجل اقتصاد ريفي وتجارة زراعية شاملين هذه المسألة من خلال نهجين: التخفيف والقدرة على الصمود. فعلى جانب التخفيف، ستستعين البنوك التي تمول المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة والمؤسسات الصغيرة بمكتب ائتمان. وفيما يتعلق بالقدرة على الصمود، سيساعد المشروع المزارعين وتعاونياتهم في الحصول على تمويل الأصول الثابتة لاستثماراتهم في الإنتاج وما بعد الإنتاج من خلال منتجات القروض التي تنظم سلسلة مدفوعات معقولة مقابل التدفقات النقدية المتاحة، بما في ذلك أي ديون. ويجري توثيق هذه التدفقات النقدية في خطط تطوير الأعمال التي يدعمها المشروع من أجل قياس جدوى زيادة الأعمال وتحليل القدرة على الدفع. ويبنى المشروع أيضاً القدرة الإنتاجية للمزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة لضمان الأمن الغذائي وبناء فائض للسوق. وستوفر هذه التحسينات في أساليب إدرار الدخل والإنتاجية إغاثة للمزارعين الذين يعانون من مديونية حرجة من خلال زيادة إمداد الدخل المتاح.

باء- إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا وأوروبا وآسيا الوسطى

أوزبكستان: برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية (EB 2022/137/R.22)

19- في أوزبكستان، وافق المجلس التنفيذي منذ عام 2011 على ثلاثة برامج للتنمية الريفية بقيمة 435 مليون دولار (بتمويل من الصندوق قدره 129 مليون دولار)، مما يجعل أوزبكستان أكبر برنامج قطري للصندوق في إقليم أوروبا وآسيا الوسطى. ويتضمن برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية للفترة 2023-2027 برنامج عمل تتجاوز قيمته 600 مليون دولار أمريكي، بما في ذلك موارد الصندوق والتمويل المشترك، على مدى فترتي التجديدين الثاني عشر والثالث عشر لموارد الصندوق. ويستهدف 205 000 أسرة معيشية، تضم 1 200 000 من السكان الريفيين، وصغار المنتجين والنساء والشباب.

20- وبناء على الدور الرائد للصندوق في الاستثمار في التنوع الزراعي في أوزبكستان، فإن الغاية الإجمالية لبرنامج الفرص الاستراتيجية القطرية في زيادة الازدهار الريفي بشكل مستدام وتحسين سبل عيش صغار المنتجين. والأهداف الاستراتيجية هي: الهدف الاستراتيجي 1 - زيادة القدرة على الصمود وإنتاجية صغار المنتجين؛ والهدف الاستراتيجي 2 - تحسين حصول صغار المنتجين على النظم الغذائية والأسواق الزراعية المجدية؛ والهدف الاستراتيجي 3 - توفير بيئة تمكينية محسنة لتحقيق التحول الريفي الشامل. وسلطت الإدارة الضوء على طموح برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية المتمثل في نشر النطاق الكامل لنموذج الأعمال المعزز للصندوق عبر برنامج الإقراض ومشاركة القطاع الخاص والتمويل المناخي. وقُدمت طرق عمل جديدة لتنفيذ برنامج قطري تحويلي، وهو نهج برنامجي، ووحدة متكاملة للإدارة، وإنشاء أول مكتب للصندوق في آسيا الوسطى، مما سيسمح بالمشاركة الفعالة في مجال السياسات، وبناء الشراكات، وزيادة إبراز الصورة. ويستند برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية إلى الدروس المستفادة من عقد من الخبرة في تنفيذ المشروعات، والإدارة الاستباقية للحافظة التي عالجت بنجاح توصيات مراجعة البرنامج القطري لعام 2021 وتقييم البرنامج القطري والاستراتيجية القطرية.

21- وأبرزت الإدارة تركيز برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية على توسيع نطاق الابتكار، وتعزيز القدرة على الصمود في وجه تغير المناخ، وسد فجوة الشمول بريادة الأعمال الريفية، وهي أكثر أهمية في سياق الأزمات المتفاقمة. وأشار أيضا إلى ملكية الحكومة للاستراتيجية فضلا عن المصادقة الواسعة عليها من جانب المؤسسات العامة والشركاء الإنمائيين والقطاع الخاص والمجتمع المدني وممثلي مجموعة المزارعين والنساء.

22- وأعربت الحكومة عن امتنانها للصندوق على تعاونها المتسق والبناء نحو خطة عام 2030 ولدعمه في تنفيذ الإصلاحات الأخيرة التي تبناها البلد بهدف الحد من الفقر من خلال الاستثمارات في الزراعة وتحويل النظم الغذائية. كما أشير إلى تزايد أهمية الشراكة مع الصندوق وقوتها، بما في ذلك التوقيع في الفترة الأخيرة على اتفاقية البلد المضيف.

23- وأثنت الدول الأعضاء على أهمية وجود برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية ومجالات تركيزه، بما يعكس عملية الصياغة التشاورية والقائمة على الأدلة والتشاركية.

جيم- إقليم أفريقيا الغربية والوسطى

الكاميرون: برنامج دعم تنمية ريادة الأعمال في قطاع تربية الأحياء المائية (EB 2022/137/R.35)

24- على الرغم من أن قطاع الزراعة هو أحد محركات النمو الاقتصادي في الكاميرون، فإن قطاع تربية الأحياء المائية لم يتوسع حتى الآن. ويهدف برنامج دعم تنمية ريادة الأعمال في قطاع تربية الأحياء المائية إلى سد

هذه الفجوة. ويتمثل الهدف الإنمائي الرئيسي للبرنامج في تحسين المداخيل والعمالة والأمن الغذائي والتغذوي والقدرة على الصمود في وجه تغير المناخ للفقراء الريفيين، ولا سيما النساء والشباب، من خلال تطوير ريادة الأعمال في تربية الأحياء المائية في مناطق التدخل الخمس (أقصى الشمال، والغرب، والوسط، والجنوب، والساحل). وهو يستهدف 23 000 أسرة معيشية، معظمها من أصحاب المشروعات الضعيفة اقتصادياً واجتماعياً ومربيي الأحياء المائية الأسريين، ولا سيما النساء والشباب والأشخاص ذوي الإعاقة والشعوب الأصلية. وأربعون في المائة من المستفيدين المستهدفين هم من النساء و50 في المائة من الشباب. ويستند هذا المشروع إلى النتائج والدروس المستفادة من مشروع الترويج للمبادرات الفردية في تربية الأحياء المائية الذي موله الصندوق (2016-2019)، والذي نجح في مضاعفة إنتاج تربية الأحياء المائية في المجتمعات المحلية المستهدفة وطور حافظة تضم أكثر من 300 من رواد تربية الأحياء المائية.

25- ويشمل البرنامج ثلاثة مكونات، هي: (1) تحسين إنتاجية نظم تربية الأحياء المائية وقدرتها على الصمود؛ (2) تطوير سلسلة قيمة تربية الأحياء المائية؛ (3) حوار السياسات وتنسيق البرامج. والحصائل المتوقعة هي: (1) زيادة إنتاجية نظم تربية الأحياء المائية وتجهيزها وتسويقها وقدرتها على الصمود في وجه تغير المناخ؛ (2) زيادة القيمة المضافة الناتجة عن تربية الأحياء المائية؛ (3) تحسين بيئة السياسات وإطار التنظيم والترويج الشامل لقطاع تربية الأحياء المائية الفرعي. وتبلغ التكلفة الإجمالية للمشروع 61.6 مليون دولار أمريكي، وتبلغ مساهمة الصندوق 47 مليون دولار أمريكي (76.3 في المائة من إجمالي التكاليف). وقد أعربت الدول الأعضاء عن تقديرها لتصميم المشروع ولم تطلب المزيد من الإيضاحات.

جمهورية الكونغو الديمقراطية: التمكين من خلال تعزيز ريادة الأعمال الزراعية والريفية المراعية للتغذية والشاملة والقدرة على الصمود (EB 2022/137/R.36)

26- يهدف مشروع التمكين من خلال تعزيز ريادة الأعمال الزراعية والريفية المراعية للتغذية والشاملة والقدرة على الصمود إلى دعم التحول المستدام للزراعة الأسرية وتحسين إدارة الموارد الطبيعية من أجل المساهمة في التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه، وتحسين الدخل والتنوع الغذائي للأسر المعيشية الريفية في محافظات كونغو الوسطى وكوانغو وكويلو وماي-اندومبي وفي الضواحي الزراعية لكنشاسا. ويستهدف المشروع 450 000 أسرة معيشية (حوالي 2 مليون شخص)، 50 في المائة منهم على الأقل من النساء و50 في المائة من الشباب و5 في المائة من الأشخاص ذوي الإعاقة و0.5 في المائة من الشعوب الأصلية.

27- وفي سياق انعدام الأمن الغذائي والتغذوي في البلد، سيمكّن المشروع من تلبية الطلب المرتفع على الأغذية في الأسواق الحضرية ويخفض الاعتماد على الواردات من الأغذية. ويتألف المشروع من ثلاث مكونات: (1) الزراعة الأسرية وريادة الأعمال الزراعية والريفية المستدامة؛ (2) تحسين الوصول والأسواق الإقليمية؛ (3) تنسيق المشروع وإدارته، والرصد والتقييم وإدارة المعرفة. ويراعي المشروع التغذية وبراغي الشباب ويستند إلى الدروس الإيجابية المستفادة من عمليات الصندوق الأخرى في أفريقيا الغربية والوسطى، مثل نهج الاحتضان المعتمد في برنامج تشجيع المشروعات الزراعية الرعوية للشباب في الكاميرون، ونظام التمويل بتقاسم التكاليف الذي جرى اختباره في غامبيا وغانا ومالي ونيجيريا وتوغو، والنهج الإقليمي المتكامل المطبق في النيجر.

28- وتبلغ التكلفة الإجمالية 213.5 مليون دولار أمريكي على مدى سبع سنوات. وسيجري تمويلها على النحو التالي: 45.2 مليون دولار أمريكي من الصندوق؛ و50 مليون يورو من الوكالة الفرنسية للتنمية؛ و19 مليون دولار أمريكي من الحكومة؛ و31.9 مليون دولار أمريكي في شكل قروض من المؤسسات المالية الشريكة؛ و6.9 مليون دولار أمريكي في شكل مساهمات عينية من المستفيدين؛ و40 مليون دولار أمريكي في شكل منحة من مبادرة الغابات في أفريقيا الوسطى. وهناك فجوة تمويل قدرها 17.1 مليون دولار أمريكي.

- 29- وقد أثنى الدول الأعضاء على تصميم المشروع ولم تطلب مزيداً من الإيضاحات.
- مالي: المشروع الثاني لدعم التدريب المهني، والعمالة وريادة الأعمال لشباب الريف (EB 2022/137/R.37)**
- 30- يهدف المشروع الثاني لدعم التدريب المهني، والعمالة وريادة الأعمال لشباب الريف إلى توطيد وتوسيع إنجازات المرحلة الأولى عن طريق دعم الإدماج الاقتصادي لشباب الريف في سلاسل القيمة ذات الإمكانيات العالية، وتحسين فعالية وكفاءة خدمات الدعم. كما سيجري تعزيز الإمكانيات الريادية للشابات، والتي لا تزال غير مستغلة إلى حد كبير. وسيسهل المشروع في تكوين الثروة والحد من الفقر بين شباب الريف. وبناء على الدروس المستفادة من المرحلة الأولى، سيتبنى المشروع الثاني لدعم التدريب المهني، والعمالة وريادة الأعمال لشباب الريف نهجاً تحركه السوق إزاء التدريب المهني وخلق فرص العمل من خلال تحسين القدرات المؤسسية لأصحاب المصلحة في المراحل الأولية والنهائية في سلاسل القيمة الزراعية وغير الزراعية. ويتمثل الهدف الإنمائي للمشروع في تشجيع ريادة الأعمال في المناطق الريفية وتيسير الإدماج الاقتصادي للشباب في سلاسل القيمة الزراعية والقطاعات الفرعية غير الزراعية. وسيستفيد حوالي 60 000 شاب ريفي تتراوح أعمارهم بين 15 و40 سنة من التدريب المهني و/أو الإدماج الاقتصادي من خلال العمل للحساب الخاص (ريادة الأعمال) أو العمل بمرتبات، وسيجري ربط 9 000 شاب ريفي بسلاسل القيمة ذات الأسواق الراضخة للمدخلات والمخرجات. وستكون نسبة 40 في المائة من المستفيدين من النساء.
- 31- ويتألف المشروع من مكونين رئيسيين: (1) تحسين البيئة المؤسسية والاجتماعية والاقتصادية المواتية لتعزيز ريادة الأعمال والعمالة لشباب الريف؛ (2) دعم شباب الريف في توليد الدخل اللائق من خلال الوصول المستدام إلى الخدمات المالية وغير المالية المتوافقة مع تطلعاتهم ومتطلبات السوق. ويتناول المشروع موضوعين من مواضيع التعميم ويتضمن تركيزاً على الشباب من ذوي الإعاقة وخلق فرص العمل لشباب الريف. وتبلغ التكلفة الإجمالية للمشروع 99.1 مليون يورو. وسيقدم الصندوق تمويلاً قدره 38.7 مليون يورو.
- 32- وأعربت الدول الأعضاء عن دعمها للمشروع. وجرى طلب معلومات إضافية عن: (1) قدرة المشروع على توفير الوصول إلى الخدمات المالية وغير المالية للشباب، وما إذا كان ذلك سيجري من خلال منظمات التمويل التي تديرها الحكومة أو المؤسسات الخاصة؛ (2) كيف عالج الصندوق مخاطر المشروع وكيف سيجري تخفيف مخاطر الإدارة المالية؛ (3) مناطق المشروع، وإمكانية التوسع في المناطق التي تواجه تحديات أمنية؛ (4) منهجية التنفيذ. وأوضحت الإدارة أن القطاع الخاص سيدعم كل من الخدمات المالية وغير المالية بشكل كامل، دون مشاركة القطاع العام. ومقدمو الخدمات المالية هم مؤسسات التمويل البالغ الصغر التي يجري تعيينها من خلال عملية تنافسية، تشمل بذل العناية الواجبة للشركاء الاستراتيجيين، مثل منظمات المزارعين. وسيجري الحصول على الخدمات غير المالية من مجموعة من مقدمي الخدمات. وفيما يتعلق بالمخاطر المالية، أوضحت الإدارة أن أموال المشروع ستدار من قبل وحدة خارجية تتمتع باستقلالية مالية واستقلالية في صنع القرار، وأن كيانات غير حكومية ستنفذ الجزء الأكبر من الأنشطة، معظمها من مقدمي الخدمات. وفيما يتعلق بمسألة توسيع نطاق أنشطة المشروع لتشمل مناطق غير آمنة في الأجزاء الوسطى والشمالية من البلد، أوضحت الإدارة أن ذلك لن يحدث إلا في حالة استيفاء معايير أمنية صارمة، ولكن من المهم إبقاء هذه الإمكانيات مفتوحة، بالنظر إلى تقلب الوضع الأمني الحالي وانتشار الفقر الريفي في هذه الأجزاء التي يتعذر الوصول إليها حالياً من مالي.

دال- أفريقيا الشرقية والجنوبية

إثيوبيا: برنامج الزراعة التشاركية والتحول المناخي (EB 2022/137/R.31)

- 33- تبلغ التكلفة الإجمالية للبرنامج 179 مليون دولار أمريكي ويجري تمويله من خلال منحة من الصندوق قدرها 78.2 مليون دولار أمريكي، ومنحة بموجب برنامج التأقلم المعزز لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة بقيمة 10.5 مليون دولار أمريكي؛ ومنحة من المفوضية الأوروبية بقيمة 16.86 مليون دولار أمريكي، ومنحة بموجب آلية التحول الجنساني بقيمة 5 ملايين دولار أمريكي من مؤسسة Bill & Melinda Gates Foundation؛ وقرض بقيمة 35.013 مليون دولار أمريكي من الصندوق الأخضر للمناخ؛ ومساهمة من الحكومة قدرها 24 مليون دولار أمريكي؛ و3.7 مليون دولار أمريكي و4.4 مليون دولار أمريكي من القطاع الخاص والمستفيدين على التوالي. ويتمثل الهدف الإنمائي للبرنامج في تمكين الأسر المعيشية الريفية الضعيفة (الرجال والنساء والشباب والأشخاص ذوي الإعاقة) في أحياء مختارة لتحسين المداخل والأمن الغذائي والتغذوي وبناء القدرة على الصمود في وجه الصدمات المناخية بشكل مستدام. وسيستفيد من برنامج الزراعة التشاركية والتحول المناخي حوالي 150 000 أسرة معيشية، بمشاركة مستهدفة من النساء (50 في المائة) والشباب (40 في المائة) والأشخاص ذوي الإعاقة (5 في المائة).
- 34- وسيُنفذ البرنامج على مدى سبع سنوات، في ست مناطق و90 مقاطعة تعاني من انعدام الأمن الغذائي، مع ضمان عدم وجود تداخل مع المشروعات الرئيسية التي تمولها الجهات المانحة الأخرى والحكومة. ويتألف البرنامج من ثلاثة مكونات: (1) المناظر الطبيعية المنتجة والذكية مناخياً التي يقودها المجتمع المحلي؛ (2) تنمية الأعمال الزراعية؛ (3) تعزيز المؤسسات والسياسات وخدمات دعم التنفيذ. ويتناول البرنامج أربع أولويات تعميم ويراعي التحول الجنساني، والتغذية، ويركز على المناخ، ويراعي الشباب.
- 35- وسلط وزير الدولة في وزارة الزراعة الضوء على أهمية البرنامج للحد من وطأة الفقر في المناطق التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي في إثيوبيا. وسلط الضوء على الدور الرائد الذي أدته الحكومة وأصحاب المصلحة الآخرون في صياغة البرنامج، مؤكداً على الحاجة إلى مزيد من التمويل من أجل إدراج مناطق أخرى، مثل تيغراي. ويتماشى البرنامج تماماً مع استراتيجيات وسياسات الحكومة.
- 36- وطلبت الدول الأعضاء إيضاحات بشأن ما يلي: (1) استخدام نهج الزراعة الإيكولوجية لمنظمة الأغذية والزراعة؛ (2) أنشطة تيسير السوق؛ (3) أوجه التآزر مع البرامج والشراكات الجارية الأخرى؛ (4) الأساس المنطقي لاختيار المناطق المستهدفة، وأسباب عدم إدراج تيغراي وبنشانغول-غوموز. وردت الإدارة بأن البرنامج سيضمن أن تتواءم نُهج التجديدية مع نهج الإيكولوجيا الزراعية لمنظمة الأغذية والزراعة. وفيما يتعلق بأنشطة تيسير السوق، أوضحت الإدارة أن البرنامج سيركز، بناءً على طلب الحكومة، على تحسين إنتاج الأغذية في المناطق التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي. وجرى تخصيص بعض الموارد المحدودة لتيسير السوق. وستكون التعاونيات هي نقطة الدخول لتيسير السوق. وفيما يتعلق بأوجه التآزر والشراكات، جرى توضيح أن البرنامج سيكمل البرامج الجارية للجهات المانحة، ويتجنب التداخل مع البرامج الرئيسية. وأخيراً، فيما يتعلق بمسألة المناطق المستهدفة، أوضحت الإدارة أنه جرى استهداف ثماني ولايات إقليمية تشمل تيغراي في مرحلة مذكورة المفاهيم بتمويل محتمل يبلغ حوالي 300 مليون دولار أمريكي. وبعد تخفيض م ظروف التمويل إلى 179 مليون دولار أمريكي، وافقت الحكومة على خفض حجم المنطقة الجغرافية إلى مناطق الصومالي وأمهرة وأوروميا وإقليم الأمم والقوميات والشعوب الجنوبية وسيداما وجنوب غرب إثيوبيا. وستدرج المناطق الأخرى رهناً بما يلي: (أ) تأمين تمويل إضافي؛ (ب) أمن الموظفين ومنفذي

المشروع.

مدغشقر: برنامج تعزيز ريادة الأعمال المستدامة ودعم الإدماج الاقتصادي لشباب الريف (EB 2022/137/R.33)

37- يهدف برنامج تعزيز ريادة الأعمال المستدامة ودعم الإدماج الاقتصادي لشباب الريف إلى معالجة ارتفاع مستويات الفقر، وبؤر الجوع الساخنة، وبطالة الشباب في مدغشقر. ويتمثل هدف البرنامج في المساهمة في الحد من الفقر وخلق فرص العمل في المجتمعات الريفية. ويتمثل هدفه الإنمائي في تعزيز ريادة الأعمال الشاملة للجميع والمستدامة، وإعطاء الأولوية للشباب، ولا سيما من خلال تنمية سلاسل القيمة القادرة على الصمود في وجه تغير المناخ. وسيغطي برنامج تعزيز ريادة الأعمال المستدامة ودعم الإدماج الاقتصادي لشباب الريف 12 منطقة عبر ثلاث مقاطعات في مدغشقر: ست منها معرّضة بشكل خاص لانعدام الأمن الغذائي في الحزام الجنوبي؛ وثلاث في الغرب وثلاث مناطق في المرتفعات الوسطى. وتعمل المشروعات التي يمولها الصندوق بالفعل في هذه المناطق.

38- ومن المتوقع أن يصل برنامج تعزيز ريادة الأعمال المستدامة ودعم الإدماج الاقتصادي لشباب الريف إلى 130 000 أسرة معيشية ريفية فقيرة أو ما يقرب من 650 000 شخص، 40 في المائة منهم على الأقل من النساء مع تمثيل كافٍ في لجان صنع القرار في جميع مكونات المشروع. ومن إجمالي المستفيدين، سيكون 60 في المائة من الشباب (18 إلى 30 سنة) بتمثيل متساوٍ للنساء والرجال. وسيشكل الأشخاص ذوو الإعاقة حوالي 0.75 في المائة من المستفيدين. وقد جرى إدراج استراتيجيات للوصول إلى الشباب والنساء والأشخاص ذوي الإعاقة.

39- وأعقب عرض برنامج تعزيز ريادة الأعمال المستدامة ودعم الإدماج الاقتصادي لشباب الريف مداخلة من جانب وزير الزراعة، الذي طلب استخدام مخصصات مدغشقر في إطار نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء في التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق لمواصلة دعم ريادة الأعمال الريفية وتشغيل الشباب؛ وتشجيع المحاصيل النقدية وإنتاج الأرز، وتعزيز قدرات المؤسسات المحلية ومنظمات المنتجين في إطار برنامج تعزيز ريادة الأعمال المستدامة ودعم الإدماج الاقتصادي لشباب الريف.

40- وحظي البرنامج بتأييد كامل من الدول الأعضاء. وجرى طرح سؤال بشأن قدرة مدغشقر على تحمل الديون. ورد وزير الزراعة بأنه أجريت مناقشات مع وزارة الاقتصاد والمالية لضمان الالتزام بالبرنامج والقدرة على تحمل الديون.

زيمبابوي: مشروع تعزيز مشاريع البستنة (EB 2022/137/R.34)

41- يتمثل الهدف الإنمائي الرئيسي لمشروع تعزيز مشاريع البستنة، الممول بالاشتراك مع صندوق الأوبك للتنمية الدولية، في دعم وزيادة إنتاج منتجات البستنة ومبيعاتها بشكل مستدام من قبل المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة والمؤسسات البالغة الصغر، والصغيرة، والمتوسطة التي تشارك في سلاسل قيمة البستنة. وسيصل المشروع إلى 71 000 أسرة معيشية، معظمها من المزارعين الفقراء أصحاب الحيازات الصغيرة؛ ولا سيما النساء والشباب والأشخاص ذوي الإعاقة. وتشكل النساء خمسين في المائة من المستفيدين المستهدفين، والشباب 30 في المائة. وسيستهدف المشروع 2 000 شخص من ذوي الإعاقة.

42- ومكونات المشروع هي: (1) تعبئة وتنمية حدائق البستنة القروية وإقامة الشراكات بين المنتجين والقطاعين العام والخاص؛ (2) الوصول إلى التمويل؛ (3) الدعم المؤسسي وتنسيق المشروع. وتبلغ التكلفة الإجمالية للمشروع 66.5 مليون دولار أمريكي، بتمويل من الصندوق قدره 37.14 مليون دولار أمريكي. وسيكون الممولون المشاركون الرئيسيون هم المؤسسات المالية الخاصة ومجلس تنمية البستنة بمبلغ 5 ملايين دولار

أمريكي و0.06 مليون دولار أمريكي على التوالي. كما سيحصل المشروع على تمويل قدره 3.1 مليون دولار أمريكي من الشركات القديمة في السوق. ويتناول ثلاث من أولويات التعميم: المنظور الجنساني والتغذية والمناخ. ويشارك المشروع وحدة إدارة مع المشروعات الجارية التي يمولها الصندوق: برنامج إدارة الري لأصحاب الحيازات الصغيرة ومشروع مجموعة زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة.

43- وأعقب العرض مداخلة من مدير عام وزارة الزراعة الذي سلط الضوء على المشاركة النشطة لحكومة زمبابوي في تصميم المشروع والمواءمة الكاملة بين المشروع واستراتيجيات وسياسات الحكومة.

44- وطلبت الدول الأعضاء توضيحاً بشأن دور القطاعين العام والخاص في التنفيذ. وأوضحت الإدارة أن برنامج مشروع تعزيز مشاريع البستنة يستند إلى نهج الشراكات بين المنتجين والقطاعين العام والخاص. وسيعمل مع الوزارات الحكومية والمؤسسات شبه الحكومية، كما هو الحال مع المشروعات الجارية. وتشمل وكالات القطاع العام: (أ) هيئة التنمية الريفية الزراعية، وهي مسؤولة عن إدارة مخططات الري وحدائق البستنة القروية وتوفير مرافق التجميع للمزارعين؛ (ب) AGRITEX لاختيار المحاصيل/الأصناف القادرة على الصمود في وجه تغير المناخ وتدريب المزارعين على الممارسات الزراعية الجيدة وإدارة البيئة/الموارد الطبيعية؛ (ج) هيئة التسويق الزراعي التي ستضمن الروابط بالسوق وتسجيل المزارعين والجهات الفاعلة في سلسلة القيمة. وأوضحت الإدارة كذلك أن القطاع الخاص سيؤدي دوراً مهماً وسيتألف من الشركات الراسخة والمؤسسات المالية والمقاولين لتشييد الأشغال المدنية والكيانات التي توفر خدمات بناء القدرات في مجال تطوير الأعمال والممارسات الزراعية الجيدة/الزراعة الذكية مناخياً والمنتجات المالية والتغذية ونظام تعلم العمل الجنساني. وستكون الشركات الراسخة حاسمة في توفير دعم السوق وخدمات الإرشاد لمجموعات المنتجين الزراعيين. وأشارت الدول الأعضاء إلى أنها ستقدم المزيد من التعليقات المكتوبة.